# الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني

**أ.خلاف محمد عبد الرحيم**، أستاذ مساعد، جامعة سطيف 2، باحث بـ جامعة باتنة 1

a.rahimssr@gmail.com

**أ.سمرة بوسطيلة**، باحثة بـ جامعة باتنة 1

samra-etude@hotmail.com

**ملخص:**

أفرزت النقاشات الأمنية حول القضايا البيئية مقاربتين مهيمنتين، أمن الدولة من الأخطار البيئية مقابل أمن الإنسان من التدهور البيئي، تحاول هذه المقالة رصد توجهات الدارسين لكلا المقاربتين والتراكم المعرفي الذي أثار القضية البيئية من منظور أمني. تتبنى هذه المقالة مقاربة الأمن الإنساني في تحليل الأمن البيئي، الإنسان - الفرد- كمرجعية للأمن. تحاول هذه المقالة الإجابة عن تساؤل رئيسي هو هل يمكن فهم الأمن البيئي بشكل أفضل من منظور الأمن الإنساني؟ خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن مدرسة تورونتو الكندية قدمت فهم جيد حين جادلت أن التهديدات البيئية تمس بشكل كبير الإنسان والفئات الهشة غير الممثلة في الخطاب الأكاديمي للدولاتيين، وأن مقاربة الأمن الإنساني قد تقدم فهم أفضل للتهديدات البيئية والأمن البيئي.

**كلمات مفتاحية:** الأمن البيئي، الأمن الإنساني، التدهور البيئي، الندرة البيئية.

**Abstract:**

The security debate on environmental issue has delivered two main approaches; the first one is about how to maintain State security against environmental threats, while the second is about how to maintain human security against environmental degradation. This paper focuses on the scholar tendencies in both of them and the knowledge accumulation that has made the environmental case as a security perspective. We used human security approach to analyze the environmental security, in which (wo)man is a referent object for security. Furthermore, this essay tries to get answers about: Would environmental security be better understood when approaching it from a human security perspective? Indeed, this research paper points-out that Toronto School has got important answers when they argue that the environmental degradation affects in massive way the man, fragile communities not represented in the academic works of the "state-centric" perspective, and that human security accounts may best analyze environmental degradation and environmental security as well.

**Keywords**: Environmental security, human security, environmental degradation environmental scarcity.

**مقدمة:**

يعتبر الأمن البيئي واحدا من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في عملتي توسيع وتعميق معنى الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد ساهم من جهة في نقل الدراسات الأمنية من حقل أحادي القطاع (الأمن بالمفهوم الصلب-العسكري)، إلى حقل متعدد القطاعات (تعدد أبعاد الأمن: اقتصادي، سياسي، اجتماعي،بيئي، عسكري)، كما ساعد من جهة أخرى على نقل مجال الدراسة من مجال متمركز حول الدولة ككائن مرجعي، إلى مجال متمركز حول الإنسان كوحدة مرجعية، وذلك من خلال الاستعانة بالأفكار التي تطرحها مقاربة الأمن الإنساني، فإلى أي مدى انعكس تطور مفهوم الأمن على نشأة وتطور أفكار الأمن البيئي؟

لمعالجة هذه الإشكالية يجب التطرق إلى مجموعة من النقاط، والتي نراها مهمة لإعطاء تصور واضح حول موضوع دراستنا هذه، تتمثل هذه النقاط في:

**1-تطور مفهوم الأمن.**

**2- البيئة من منظور الأمن الوطني.**

**3- البيئة من منظور الأمن الإنساني.**

**1-تطور مفهوم الأمن:**

يقول "كولين إيلمان"Colin Elman في الفصل الثاني من كتاب: "مدخل للدراسات الأمنية" والذي عنوانه "الواقعية" أنه:

> "من خلال استقراء تطور حقل الدراسات الأمنية، نلاحظ أن التقليد الواقعي كان له تأثير كبير عليها، من خلال تركيزه على القوة، الخوف والفوضوية، والتي زودتنا بتفسيرات هامة حول النزاع والحرب ".(Elman, 2008, pp. 15-16).

ويمكن القول أن الدراسات الأمنية قد نشأت وتطورت في إطار المدرسة الواقعية، والتي كانت الظروف الدولية -وإلى غاية نهاية الحرب الباردة- مواتية لاحتكارها هذا الحقل، يقول "إيلمان" أن الواقعية لها تيارات عديدة ومختلفة، لكنها تقوم على فلسفة واحدة هي أن سلوك الدولة هو انعكاس لسلوك الفرد (القائد)، الذي تحكمه الطبيعة البشرية (الأنانية، السعي إلى تعظيم القوة، اللايقين...)، هذه الطبيعة البشرية الشريرة تترجم في صورة نظام دولي فوضوي.(Elman, pp. 15-16)

يعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، وتعزيز المصلحة الوطنية، بالاعتماد على القوة في شقها العسكري والطريق الوحيد لبقاء الدولة هو زيادة قوتها، حيث أن جزءا هاما من شرعية الدولة الحديثة وبسط هيمنتها على المجتمع استمد من مدى قدرتها على توفير الأمن لشعبها (زياني 2010. ص. 287). ويحدد هانس مورغانثو عناصر القوة في الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، الاستعدادات العسكرية، السكان، طبيعة الدولة، ونوع الدبلوماسية والحكومة (بن عنتر 2005. ص. 18).

يشير الأمن في تعريفه الضيق، الذي لقي انتشارا واسعا، إلى: "أمن الدولة القومية من هجوم مسلح"، وقد تبنت حكومات العالم هذا التفسير الضيق للأمن، وأحسن مثال على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية، التي

أنفقت في سنة2007 ما قيمته 1.39 تريليون دولار على الاستعدادات العسكرية، أي ما يعادل 25% من إجمالي الناتج المحلي، أو 202 دولار لكل شخص في العالم (Matthew 2010, pp. 5-6).

لكن الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وصناع السياسة الخارجية بدرجة أقل، سرعان ما اعترفوا بأن هناك مجموعة واسعة من الأخطار التي تهدد سيادة وسلامة الدولة أكثر من مجرد الغزو العسكري، وهذا في إطار التحولات الدراماتيكية التي شهدها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة وظهور ما يعرف بالعولمة التي يعتبر البعض (باري بوزان Barry Buzan، أولي ويفر Ole Waever) أنها مسؤولة عن تعقيد أجندة الأمن ( Barry, Buzan, 2003. P. 8.). "ريتشارد ايلمان"RitchardUlman على سبيل المثال، في سنة 1983 عرف تهديد الأمن القومي على أنه: " أي شيء يتسبب في تدهور نوعية الحياة لسكان دولة ما، أو يضيق من هامش الخيارات المتاحة للشعوب والتنظيمات داخل الدولة".(Matthew 2010, p. 5)

وعلى أساس هذا المنطق تم تحديد عدة أخطار مختلفة للأمن القومي والتي يسميها البعض القضايا الأمنية غير التقليدية unconventionalsecurity issues وتشمل خطر تناقص التزود بموارد الطاقة (الأمن الطاقوي) الركود الاقتصادي الناجم عن التغيرات المقصودة وغير المقصودة في الأسواق العالمية (الأمن الاقتصادي) والاتجار بالمخدرات (الحرب على المخدرات)، وفي سياق توسيع الأجندة البحثية للأمن أصبح ينظر إلى التغير البيئي كقضية أمنية (الأمن البيئي). ويمكن تمثيل عملية توسيع الدراسات الأمنية من دراسات إستراتيجية (متمركزة حول القطاع العسكري) إلى دراسات أكثر شمولية واستيعابا للقطاعات الأخرى (القطاع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، البيئي)، مع الحفاظ على المرجعية الدولاتية، أي الدولة هي الكائن المرجعي أو الكيان المعني بالأمن والتأمين من التهديدات، من خلال المعلم الخطي التالي: (تحرك أفقي).(تمثيل بياني رقم 01)

تمثيل بياني رقم (01): تمثيل بياني يوضح عملية توسيع مفهوم الأمن من حيث القطاعات مع ابقاء الدولة كموضوع مرجعي

**المصدر: من إعداد الباحثين**

لكن النقطة التي أثارت نقاشات عدة في حقل الدراسات الأمنية هي أن الكيان الذي تم تأمينه من خلال تحديد هذه الأخطار اللاعسكرية، هو مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش نفسه، والتي تستفيد من هذه الشواغل لتبرير وجودها وأهميتها، ذلك أن توسع نطاق الأمن بهذه الطريقة، لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الوحدة المرجعية المعنية بالأمن، والتي لاتزال في نظر أغلب التفسيرات هي "الدولة"(Matthew 2010, pp. 5-6). وذلك يرجع جزئيا إلى الطريقة التي يتم بها أمننة قضية ما، والتي قد تؤدي إلى تركيز القوة في يد الدولة "الأمن القومي"، مع إغفال الأخطار التي تواجه أمن الشعوب، فقد يتحقق الأمن القومي في الدول التي تكون فيها الديمقراطية مغيبة أو ضعيفة في حالة وجود مستويات عالية من لا أمن شعوبها، إذا كانت تنظر إليهم على أنهم خطر على الدولة "النظام"، حيث يمكن أن تقوم باحتجازهم، الاعتداء عليهم أو قتلهم إذا كانوا عبء على الدولة، بسبب عدم قدرتهم على دفع الضرائب، أو

بسبب معارضتهم لسياسة حكومية معينة، كما يمكن تهميشهم أو حرمانهم من الاستحقاقات التي يتمتع بها مواطنون أمثالهم في دول أخرى. وفي حقيقة الأمر حتى في الدول الديمقراطية، يضحى بأمن بعض الأفراد من اجل الحفاظ على الأمن القومي.

ولأن الأمن هو فعل خطاب "speech act" يسلط الضوء على الأهمية القصوى لمشكلة ما من أجل بناء خطاب، أو توسيع نطاق التهديدات الأمنية من دون تحديد واضح للموضوع المرجعي،فإنه يشرعن -في أغلب الأحيان- احتكار الدولة لآليات الاستجابة للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما تعنيه فكرة الأمننة، فعندما يوصف خطر ما على أنه قضية أمنية، فإن وضعيته ستتغير من مشكل يمكن التعامل معه، من خلال التقليد المؤسساتي القائم، لينتقل إلى مرتبة مشكل يتطلب ترتيبات استثنائية. عندما تنظر دولة إلى شيء ما على أنه قضية أمنية، فهذا يعني أن الدولة بصدد خيار معالجة يشبه إلى حد ما الطريقة التي تعالج بها الحرب" وذلك من خلال تكريس مخصصات استثنائية من الموارد، وزيادة حجم الضوابط مقارنة بالضوابط المعتادة، وهذه هي الفكرة التي سعى من خلالها البيئيون الأوائل مثل ليستر براون Lester Brown 1977 إلى التأثير والبروز بوصف التغيرات البيئية على أنها خطر يهدد الأمن القومي، وهي الفكرة نفسها التي يسعى من خلالها البيئيون المعاصرون إلى التأثير والبروز أيضا بوصف التغير المناخي على أنه قضية أمنية، وهذا ما يسمح للدولة باتخاذ إجراءات لتخفيض إنبعاثات الكربون مثلا، من دون اللجوء إلى الآليات الديمقراطية، وهذا ما يبرر اتخاذ إجراءات غير خاضعة للمساءلة ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية لعملية الأمننة.

إن محاولة التكيف مع التحولات العالمية، وتغير وظائف الدولة وتآكل سيادتها، والتغير في طبيعة التهديدات التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري، هو ما ساهم في ظهور مقاربات جديدة للأمن، على رأسها منظور الأمن الإنساني والمقاربات النقدية، التي دعت إلى تعميق مفهوم الأمن واتخاذ وحدات مرجعية له -غير الدولة-، هذه الوحدات تراوحت بن الفرد (الأمن الانساني)، فواعل ما دون الدولة، فوق الدولة وعبرها.

تمثيل بياني رقم (2): يوضح عملية التوسيع (القطاعات) و عملية التعميق (الوحدات المرجعية) في مفهوم الأمن

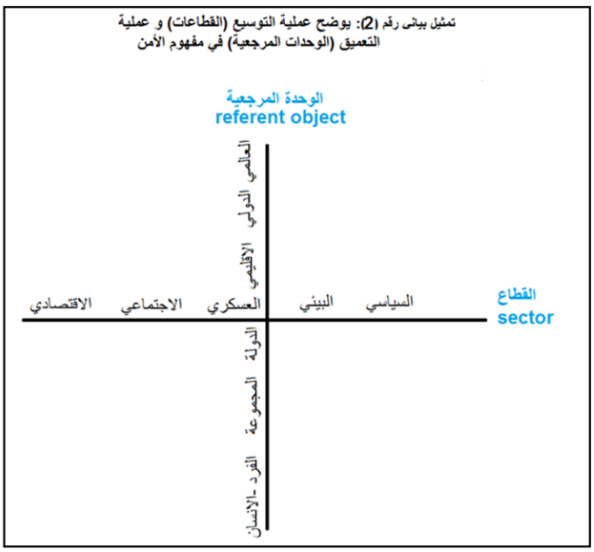


**المصدر: من إعداد الباحثين**

ويمكننا تلخيص هذه الإضافات الفكرية في الدراسات الأمنية في صورة معلم متعامد ومتجانس (ذو بعدين)، للإشارة إلى التحرك الأفقي والعمودي، الذي شهده مفهوم الأمن:(تمثيل بياني رقم 02)

يوضح هذا التمثيل البياني أن الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تبق رهينة الثنائية التقليدية: (مركزية الدولة، حصرية القطاع العسكري)، حيث تمثل هذه الثنائية نقطة المبدأ في التمثيل البياني للدراسات الأمنية، ثم توسعت مدخلات ومخرجات المعادلة الأمنية، وظهر ما يعرف بعملية توسيع الأمن من حيث القطاعات(محور الفواصل يشير إلى التحرك الأفقي)، كما عكف الباحثون على دراسة وتطوير ما يعرف بتعميق الأمن من حيث الوحدات المرجعية التي يتوجب حمايتها من التهديدات، الأخطار والانكشافات، وهو ما يوضحه التحرك العمودي (محور التراتيب)، الذي يوضح الكيانات المرجعية للأمن قد تكون الدولة، كما قد تكون فواعل أخرى فوق الدولة، عبر الدولة، وتحت الدولة.

**من أمن الدولة إلى أمن الإنسان:**

إن الاعتراف بأن الأمن القومي لا يحقق بالضرورة حياة أفضل للشعوب، هو ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني، لقد تزامن بروز منظور الأمن الإنساني مع الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، زيادة المبادلات الاقتصادية، التغيرات البيئية وعوامل أخرى كلها جعلت من الصعب تحقيق الأمن وهذا ما أثار السؤال القائل: " أمن من؟" الذي تجاوز الخطاب المهيمن للأمن "أمن قومي ليفتح فضاءات جديدة لدراسة معان بديلة ومرجعيات أمنية أخرى ومنه استراتيجيات بديلة لتحقيق الأمن". و هذا ما يستدعي الاهتمام بالعمليات التي يمكن أن تقوض الأمن، بما في ذلك الفقر نقص التزود بالطاقة اختلال الميزان التجاري، التغير البيئي والتغير في نمط الغذاء... ومنه تم الابتعاد عن مركزية الدولة والقطاع العسكري والحرب وأصبح هناك توجه نحو الفرد والأخطار المتنوعة التي يجب إدارتها.

وعلى هذا النحو أصبح الأمن الإنساني – وبشكل متزايد- مفهوما عاما في العلوم الاجتماعية رغم وجود تباين في المواقف حوله في العلاقات الدولية، حيث نجد أن هناك رفض من قبل بعض المفكرين في الاتجاه التقليدي للأمن، والذين اعتبروا أفكار الأمن الإنساني بمثابة انحراف عن شواغل الأمن القومي ومن بينهم "ماكفارلين MacFarlan" و"فونغ كونغ Foong Khong" واللذان جادلا بأن الأمن الإنساني ينبغي أن يقتصر على التهديدات التي تواجه السلامة الجسدية للأشخاص (الأمن الشخصي) وهو الاهتمام الأكبر للمقترب الكندي حول الأمن الإنساني.

آخرون مثل "كارولين توماس" (2001) ينظرون إلى الأمن الإنساني نظرة أوسع، على أنه يشمل الأشياء الضرورية للمشاركة الفعالة في حياة الجماعة، ومن وجهة نظرة أوسع يعتبر الأمن الإنساني فكرة مختلفة جدا في إطار العلاقات الدولية مقارنة بالحقول المعرفية الأخرى، يشير إلى فكرة أعمق وأوسع بكثير من الانشغال التقليدي المهيمن للأمن القومي بخطر الغزو العسكري وتبعا لتوسع وتعمق مداه فإن الأمن الإنساني في إطار العلاقات الدولية أصبح لا يمكن تمييزه وذلك لاستخدامه في دراسات التنمية، إن هذا التقارب الفكري ليس مستغربا، ذلك أنه في الوقت الذي استخدمت فيه الدراسات الأمنية النقدية الإنسان كمرجعية بهدف توجيه انتقادات للأمن القومي برزت التنمية والأمن الإنساني في نظرية وسياسات التنمية.

في الواقع، يرجع مفهوم الأمن الإنساني إلى تقرير التنمية الإنسانية عام 1994 الذي عرفه بأنه "يتعلق بحياة وكرامة الإنسان" ما أدى إلى بلورة مقترب جديد للأمن من خلال تحديد المكونات الأساسية للأمن الإنساني: (اقتصادي، غذائي، شخصي، بيئي، صحي، اجتماعي، سياسي) مع التركيز على الفرد –الإنسان ككائن مرجعي.

وباختصار، يمكن القول أن هناك أربع عناصر تميز أمن الإنسان عن أمن الدولة:

1- مسألة التركيز على ماذا ومن نُؤَمِن؟ وذلك من خلال الانتقال من التركيز على الوحدات السياسية والإدارية المحددة جغرافيا، إلى التركيز على الكائن البشري، بغض النظر عن الزمان والمكان الذي يعيش فيه.

2- توسيع معاني الأمن من التركيز على بقاء الدولة، إلى التركيز على كل من بقاء وكرامة الإنسان.

3- بقاء وكرامة الإنسان تتطلب التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، وليس فقط التحرر من الخوف الذي يقترن بأمن الدولة.

4-حماية وتعزيز حقوق الإنسان يعزز حقوق وأمن الدولة (السيادة الإقليمية).(Khagram 2003, pp. 291-292).

**2-البيئة من منظور الأمن الوطني:**

أصبحت الحكومات الوطنية، وسائل الإعلام والأكاديميون يدرجون قضايا التدهور البيئي وندرة الموارد تحت عنوان الأمن بشكل متزايد. وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من النقاشات الحادة حول مزايا ومساوئ ربط مجالي البيئة والأمن، والذين كان ينظر إليهما في السابق على أنهما منفصلين عن بعضهما البعض في السياسة العالمية.

فمن جهة يجادل بعض البيئيين "روبيرت كابلان"Robert Kaplan، "نورمان مايرز"Norman Myers و"ميكاييل كلير" Michael Klare بأن التحرك نحو أمننة البيئة أمر مستحسن، لأنه يلفت انتباه الدول إلى مشاكل لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية الأمننة، ومن جهة أخرى يشكك بعض الباحثين من أمثال:"دانيال دودناي" Daniel Deudney في مدى تناسب القضايا البيئية مع الدراسات الأمنية، داعين إلى نزع أمننة القضية.

**أمننة البيئة:**

سنحاول من خلال هذا العنصر شرح الطريقة التي أصبحنا من خلالها نلجأ إلى الاستعانة بعدسات الأمن في رؤيتنا للقضايا البيئية محل الدراسة والتحليل، لكن يتعين علينا في البداية شرح وتفسير ما تعنيه مدرسة كوبنهاجن بفكرة الأمننة، حيث يعتبر إدخال القضايا البيئية وندرة الموارد ضمن مجالات الأمن، قضية مناسبة لتقييم ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن عما يسمى بالأمننة Securitization.

يجادل "بوزان"بأنه يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، من خلال اللجوء إلى سلسلة من العمليات المترابطة، تتمثل الحلقة الأولى من السلسلة في مرحلة اللاتسييس (أي أن هذه القضية لا تعتبر قضية سياسية، قد تكون قضية اجتماعية، ثقافية أو بيئية...)، أما الحلقة الثانية فتعبر عن عملية التسييس (يعني أن تصبح تلك القضية حاضرة في نقاشات السياسة العامة)، لنصل في الحلقة الثالثة إلى عملية الأمننة (في هذه المرحلة تنتقل القضية من مجال السياسة الدنيا إلى مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن) (Peoples & Williams 2010, p. 77).

وبإسقاط هذه العملية على الملف البيئي، نلاحظ أن البيئة لم تكن تحظ بالاهتمام الشعبي، السياسي والأكاديمي (المرحلة الأولى)، بعدها ظهرت مختلف المفاهيم والآراء حول القضايا البيئية في السياسة العالمية للدلالة على معنى حساسية وإلحاح وأولوية القضايا البيئية (المرحلة الثانية)، ثم تلتها المرحلة الثالثة التي ركزت أكثر على العلاقة السببية بين التغير البيئي (خاصة ندرة الموارد) والنزاعات العنيفة، حيث ساهمت هذه المقاربة في توسيع الأجندة الأمنية لكل من النظريات الأمنية والنزاعات على حد سواء، وقد توسعت المعادلة الأمنية في المرحلة الأخيرة، وانتقلت من التركيز على المدخلات –مصادر اللاأمن والتهديدات التي تمس أمن الدولة، بما في ذلك التهديدات البيئية- إلى التركيز على المخرجات أيضا (من نؤمن؟ -الكائن المرجعي، أو الوحدة المهددة) والتي بقيت لفترة طويلة هي الدولة. (Sanjeev 2003, pp. 292-293). وهذا ما جعلنا ننتقل من الحديث عن التهديدات البيئية، وأمن الدولة، إلى الحديث عن التهديدات البيئية والأمن الإنساني.

سابقا وخلال القرن العشرين، لم تكن العديد من المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تحظ بالاهتمام الشعبي، لكن سرعان ما تم تسييس القضايا البيئية منذ حقبة السبعينيات، بدعم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر، وجماعات الخضر الضاغطة الأخرى.

وبالاعتماد على خطاب مدرسة كوبنهاغن، تم فيما بعد أمننة البيئة في السياسة العامة، الإعلام والأوساط الأكاديمية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

خلال الحرب الباردة، كان هناك عدد قليل –نسبيا- من الدعوات الصريحة لربط البيئة بالأمن، ويعد نورمان مايرز Norman Myers 1986 واحدا من أوائل الأكاديميين الذين دعوا إلى التنظير للمشكلات البيئية ضمن نطاق الأمن، حيث جادل بأن نقص الغذاء، نضوب مصايد الأسماك، ندرة المياه، تغير المناخ وإزالة الغابات كلها ظواهر تحث على الصراعات العنيفة (Myers 2002, p. 3)، هذه النظرة التي تضمنها أيضا تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، الذي نشر سنة 1987 بعنوان: "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضا بتقرير "بروندتلاند" نسبة إلى: Gro Harlem Brundtland التي ترأست اللجنة).

بعد 1989، تزايد الاختلاف حول هذه المقولة (إدخال قضية البيئة ضمن الدراسات الأمنية) مع توسيع وتعميق الدراسات الأمنية؛ التي ابتعدت في تحليلها عن أحادية الدولة ومركزية القطاع العسكري في اهتمامات حقبة الحرب الباردة، في هذا السياق نشر Robert Kaplan مقالته "الفوضى القادمة" في مجلة "الأطلسي الشهرية" (فيفري 1994). (Vaugham2010, pp. 93-94) والتي جادل فيها بأن النمو السكاني العالمي سيزيد من تفاقم المرض، الصراع، عدم الاستقرار الذي يزيد من الدمار البيئي،

يقول كابلان:

> "لقد حان الوقت لفهم موقع البيئة بالنسبة للأمن القومي في مطلع القرن الواحد والعشرين، والأثر السياسي والاستراتيجي للنمو السكاني، انتشار الأمراض، إزالة الغابات وتآكل التربة، استنزاف المياه، تلوث الهواء، وربما ارتفاع منسوب مياه البحر في المناطق المكتظة مثل دالتا النيل وبنغلادش، هذه التطورات التي تؤدي إلى هجرات جماعية، مما يؤدي إلى نزاعات بين تلك المجموعات، وستصبح التحدي الأساسي للسياسة الخارجية، ما يحدث نوعا من التقارب بين الشعوب، وبالتالي توحيد المصالح على عكس حقبة الحرب الباردة..."(Kaplan 1994, p. 58).

وعلى غرار "كابلان" و"مايرز"، وبنظرة متشائمة لمستقبل السياسة العالمية، يستهل "مايكل كلير" Michael Klare كلامه في مقدمة كتابه بعنوان "حروب الموارد" 2002، بالقول أن ارتفاع عدد السكان، وازدياد ندرة الموارد سيؤدي إلى عنف إثني، ديني وقبلي.

وبمنطق واقعي، يقول "كلير" بان معركة الدولة للبقاء في نظام فوضوي سوف تكون بالاعتماد على قدرتها على تأمين الموارد في ظل ظروف الندرة العالمية المتزايدة، في هذا السياق يتوقع حدوث الكثير من الحروب والنزاعات الدولية حول الموارد، جراء السعي المتزايد لامتلاك المواد الحاسمة. يجادل "كلير" أيضا بأن النزاعات ما بين الدول حول الموارد ليست ظاهرة جديدة، ولكن هذا النوع من العنف من المحتمل أن يطفو إلى السطح، وتتصاعد شدته خلال الأعوام القادمة. (Kaplan 1994, p. 94).

**جدلية البيئة – النزاع:**

في الوقت الذي ربط فيه بعض الكتاب مثل "كابلان" و"كلير" التدهور البيئي بالنزاع بشكل مباشر، تبنى عدد آخر من الكتاب (توماس هومرديكسونThomas H. Dixon مثلا) موقفا مشككا. وبالفعل، فقد أحدث هذا النقاش بين الفريقين نوعا من التصدع في أدبيات الأمن البيئي طوال العقود الثلاثة الماضية. لقد عمل "توماس هومرديكسون" على التحقق مما إذا كانت الندرة البيئية (كمتغير مستقل) يمكن أن تتسبب في حدوث نزاع عنيف (كمتغير تابع) في السياسة العالمية. فمن جهة، جادل "هومرديكسون" على غرار "كابلان" و"كلير" بأن الاضطرابات البيئية تتسبب بشكل متزايد في العنف: " سيشهد العالم في العقود المقبلة تزايدا مطردا في احتمالات حدوث النزاعات العنيفة، التي تسببها –على الأقل جزء منها- الندرة البيئية"، ومن جهة أخرى، كان يسعى إلى تطوير مقاربة تكون دقيقة من الناحية المنهجية، لفهم التعقيد الذي يشوب أطروحة البيئة-النزاع،

أولا: جادل "هومرديكسون" بأن العلاقة السببية بين التدهور البيئي والنزاع العنيف ليست مباشرة كما يفترض بعض الكتاب مثل كابلان وكلير. المشاكل البيئية يمكن أن تصاحب بنزاع عنيف، لكن في رأيه "ليست سببا ضروريا ولا كافيا" لحدوثه.

ثانيا: وفي حين أن حروب الموارد ما بين الدول قد تبدو من البديهيات بالنسبة البرادايم الواقعي، إلا أن "هومرديكسون"، وعلى عكس "كلير"، يعتقد بأنه لا توجد في الواقع أية أدلة تؤكد بأن الندرة البيئية هي السبب الرئيسي لأغلب الحروب ما بين الدول. إضافة إلى ذلك، وبنظرة مختلفة عما طرحه "كابلان"، فإن "هومرديكسون" يقول بأن اشتمال العنف شمال-جنوب على التدهور البيئي هو أيضا غير وارد. وبدلا من ذلك، فإنه يفضل القول بأن العوامل البيئية تتسبب بطريقة غير مباشرة في الصدامات الإثنية، والصراع الأهلي داخل الدول، كما يتضح من النزاعات الأخيرة في جنوب أفريقيا، المكسيك، الباكستان، الهند والصين، على سبيل المثال في جنوب أفريقيا أدى النقص المزمن في الأراضي، المياه والأخشاب إلى هجرات داخلية، من قبل عدد من الفقراء السود، وإقامة مستوطنات عشوائية حول المدن الكبرى مثل: جوهانسبورغ. وهذا ما أدى بدوره إلى خلق ظروف تنافس وعداء وعنف ما بين الإثنيات حول الموارد الأساسية، والشيء نفسه حدث مع الفقراء الذين يسكنون الأرياف الباكستانية، والذين هاجروا إلى كاراتشيوهيدراباد؛ ما أدى إلى توترات وعدم استقرار اجتماعي في الباكستان.

لقد لاحظ "هومرديكسون" بأن العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية، النمو السكاني والازدهار ليس انشغالا جديدا، وبدلا من العودة إلى أعمال كابلان وكلير يرجعنا "ديكسون" إلى العمل الرائد لرجل الدين وعالم

الاقتصاد السياسي البريطاني "توماس مالتوس" (1766-1834). يرى"مالتوس" بأنه من دون تقييد النمو السكاني، فإنه سيتزايد بمتتالية هندسية، في حين أن إنتاج الغذاء سيكون بمتتالية حسابية. في رأيه المجاعة هي مكبح طبيعي للنمو السكاني. وقد تبنى النيومالتوسيون اليوم، فكرة مشابهة بالقول أن ندرة الموارد الطبيعية تضع قيود للنمو السكاني، وإذا قمنا بكسر هذه القيود فإنه سيكون هناك فقر وتدهور اجتماعي. حسب هومرديكسون فإن الدراسات الميدانية لا تدعم هذه الحجج التي أكل الدهر عنها وشرب.

وخلافا لذلك، تبنت بعض الأدبيات نظرية بديلة، والتي جاء بها من يسمون بـ "الاقتصاديون المتفائلون الذين جادلوا بأن فرص الربح تعتبر محفزات للتطور التكنولوجي، وبتعبير آخر، تدور فكرتهم الأساسية حول أنه ليس هناك ما يدعو للقلق؛ ذلك أن السوق سيستجيب دائما بطرق جديدة لضمان التزود بالموارد الكافية. بالنسبة لـ "هومرديكسون" فإن هذا المنظور أيضا لا يخلو من المشاكل، وعلى غرار النيومالتوسيون فإنهم يهمشون سياسات التوزيع. التوزيعيون من الماركسيين والنيوماركسيين، جادلوا بأن المشكلة ليست في "الندرة" بقدر ما هي مشكلة توزيع للثروة والموارد غير الكافية في المقام الأول. حسب وجهة النظر هذه، فإن الفقر هو سبب –وليس نتيجة- لارتفاع النمو السكاني والممارسات التي تؤدي إلى الندرة البيئية، ما يؤكد هذا المنظور وخلافا لكل من المنظورين الاقتصاديين النيومالتوسي والليبيرالي هو أن المجاعات هي محصلة قرارات سياسية حول من يحصل؟ على ماذا؟ متى؟ أين؟ ولماذا؟

طالب "هومرديكسون" بتزويد النقاش بين النظريات الثلاث المبينة سابقا من خلال تقديم تركيب لطروحاتهم. يقول أن الندرة عامل مهم، لكنه يركز على الطريقة التي تؤثر بها على الإبداع الإنساني، وبالتالي فإنه وحسب المتفائلين فإن الاستجابات التكنولوجية ستكون ممكنة. وبدلا من الحديث عن مجموعة القيود، من الأحسن أن نتحدث بأنه توجد بعض المجتمعات تتخبط ما بين الطلب المتزايد على الإبداع والإنتاج وقدرتها على تزويدها. وبتعبير آخر، وبالنسبة لـ"هومرديكسون" فإن الانقسام الرئيسي هو ليس بين من يملكون ومن لا يملكون، بل هو تقسيم يفصل بين المجتمعات القادرة على التكيف والاستجابة بشكل جيد للندرة وأولئك الذين لا يستطيعون.(Peoples and William 2010, pp. 96-98).

**نزع أمننة البيئة:**

لكن العمل الذي قام به "دانيال دودناي"D.Deudney، والذي طرح فيه سؤالا عن جدوى التفكير في التدهور البيئي، وندرة الموارد من خلال عدسات الأمن القومي. ففي مقالته الشهيرة بعنوان "الأمن البيئي:نقد Environmental Security: A Critique" يحدد دودناي ثلاثة أسباب رئيسية للتشكيك في فعالية أمننة البيئة في المجالات الأكاديمية وصنع السياسة. ويقول "دودناي" في البداية، أن معالجة القضايا البيئية كتهديد أمني يسبب خلطا وتضليلا مفاهيميا، وذلك لأن المفهوم التقليدي للأمن القومي –العنف بين الدول- لديه القليل من التوافق سواء مع المشاكل أو الحلول البيئية. نلاحظ أن القضايا البيئية تختلف عن التهديدات العسكرية التقليدية في أربع نقاط:

1-صحيح أن القضايا البيئية تؤثر على الرفاه الإنساني، لكن هذا السبب غير كافٍ للنظر إليها على أنها تهديد للأمن القومي.

2- ليس هناك شيء خاص بدولة منفردة –وطني- بشأن المشاكل الإيكولوجية، لأن أغلب الآثار التي تلحق بالمشاعات العالمية هي خارج اختصاص الدولة.

3- العنف بين الدول هو انعكاس لسلوكات عمدية، في حين أن التدهور البيئي هو نتيجة لأنشطة غير مقصودة - الناس نادرا مايكون هدفهم إيذاء البيئة-

4- في حين أن التهديدات العسكرية تستلزم استجابة مؤسسات سرية للغاية، ومركزية، تخضع للتنظيم الهرمي، فإن الشواغل البيئية تحتاج إلى مقاربات ومؤسسات مختلفة تماما بناء على المواطنة العالمية.

لاحظ "دودناي" أن عدم الاهتمام بالضبط المفاهيمي والإمبريقي لدى بعض البيئيين، الذين يصورون التدهور الإيكولوجي من حيث هو تهديد يمس بالأمن القومي، هو جزء من استراتيجية خطابية ونفسية لإعادة توجيه الطاقات الاجتماعية المكرسة للحروب والعنف ما بين الدول، نحو تحسين وحماية البيئة، بتعبير آخر، يعترف دودناي بالحقيقة التي يسعى من خلالها بعض البيئيين لأمننة القضايا البيئية، أملا منهم في نقل مستويات الاهتمام والمقدرات التي تحافظ عليها الدولة من أجل عمليات الأمن العسكري.

**3- البيئة من منظور الأمن الإنساني:**

وإن كانت التهديدات التي يطرحها التغير البيئي على النظام الدولي تتميز بالغموض وعدم الاتفاق بين الدارسين حولها، فإن تأثيرات التغير البيئي على حياة ورفاه الأفراد والمجتمعات تبدو واضحة للعيان.( Barnett (2001, p. 2010.

**التهديدات البيئية للأمن الإنساني:**

قد تكون للتغيرات البيئية آثار مباشرة وسريعة على سبل العيش والرفاه. فعلى سبيل المثال، قد لا تسبب ندرة المياه حربا بين الدول والجماعات داخل الدولة، لكنها تخلق حالة لاأمن للأفراد جراء تسببها في الجفاف والموت، نقص إنتاج الغذاء، وتقليل فرص الشغل، البقاء، الرفاه والكرامة... (كما قد تمس كل مظاهر الأمن الإنساني)، لا أود الإطالة في الحديث عن التهديدات البيئية لأن السياق لايسع للتفصيل فيها، ولكن النقطة التي نراها مهمة، ومن الواجب الإشارة إليها في هذا الشأن، هي أن دراسة قضية التهديدات البيئية تتميز بأربع مميزات كما يرى الكاتب "سنجيف خاغرام" Khagram Sanjeev:

-تعدد التأثيرات.
-تعدد المواضيع.
-تعدد المستويات.
-تعدد الآثار زمنيا.

وتبعا لذلك، يتوجب علينا عند دراسة وتحليل التأثيرات البيئية على الأمن الإنساني التطرق للعناصر السابقة الذكر، وهي القطاعات التي تتأثر بالتغيرات البيئية، المواضيع أو الكيانات المرجعية، المستويات، وأخيرا البعد الزماني؛ بمعنى أنه قد تكون للتغير البيئي آثار متنوعة تتراوح بين الآثار الصحية وتقييد الإنتاجية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وغيرها، كما قد تؤثر التهديدات البيئية على تنوع المواضيع المرجعية، التي تتراوح بين الأفراد، الأسر، الجماعات، المنظمات الاجتماعية، الجماعات المتنوعة الهويات، المرأة، الطفل، الإثنية، الحكومات

والأنواع البيولوجية المختلفة... والمستويات: وطنيا، إقليميا ودوليا... وأخيرا كل أنواع هذه الآثار لها أيضا بعد زماني، فالتغير البيئي يمكن أن يكون له أثر واضح على حياة الإنسان في الوقت الحاضر، كما يمكن أن تمتد هذه التغيرات إلى المستقبل، فتؤثر على حياة الأجيال القادمة.

توفر لنا الموارد المائية مثالا جيدا لشرح هذه الأنواع المختلفة من الآثار وتفاعلاتها المعقدة؛ حيث يعيش أكثر من ملياري شخص ضغوطا على مياه أحواض الأنهار، ويرجح أن ترتفع هذه الضغوط إلى 3.5 مليار شخص أو نصف سكان العالم في آفاق 2025. يمكن القول أن ندرة المياه لها آثار على مستويات متعددة، فمثلا عندما تكون أحواض الأنهار عابرة للحدود، سنكون بصدد الحديث عن كيانات متعددة: (بداية من العائلات التي تبقى من دون مياه صحية صالحة للشرب، وصولا إلى الشركات التي ستتحمل تكاليف أكبر للحصول على المياه)، وآثار متعددة: (مثل تقويض إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي والتصحر في مناطق واسعة...) إضافة إلى أن هذه الآثار المتنوعة ترتبط فيما بينها بروابط معقدة، وبالتالي سنقع في خطأ فادح إذا ركزنا فقط على الآثار المباشرة لندرة المياه على الأمن الإنساني.(Khagram 2003, pp. 293-294).

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا القول أن التغير البيئي يقوض الأمن الإنساني بمعزل عن عدة عوامل اجتماعية أخرى مثل: الفقر، درجة الدعم أو التمييز الذي تتلقاه المجتمعات من الدولة، فعالية عملية صنع القرار، ودرجة التوافق الاجتماعي داخل وبين الجماعات المنكشفة، هذه العوامل تعمل على الحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التغير البيئي (Barnett 2001, p. 202).

**الأمننة البيئية من منظور الأمن الإنساني:**

إن الإضافة المتميزة التي جاء بها الأمن الإنساني تتمثل في أن تؤمنن securitizes ما يراه الأفراد أنفسهم شواغل كبرى بمعنى أن الباحثين وصناع القرار يجب أن يسمعوا أصوات المنكشفين (الضعفاء)، أو ما يضعه المنكشف كأولوية ملحة في قائمة انشغالاته، وتبعا لهذا فإن الاستراتيجيات العالمية الموجهة لحماية البيئة لن تكون ناجعة إذا لم تأخذ في الحسبان خصوصية الجماعة المهددة بخطر التغير البيئي، وهذا لا يعني أنه ليس هناك قيم تهديد عالمية مثل الحق في نظافة المياه والغذاء، لكن لا يمكن تجاهل حاجات، حقوق وقيم الأفراد والجماعات المهددة بخطر التغير البيئي إذا أردنا أن تكون الاستجابات للتغيرات البيئة فعالة.

يقوم منظور الأمن الإنساني حول التغير البيئي بأمننة التغيرات البيئية الموجودة في الواقع فعلا، فهو يرفع من أهمية بعض الأخطار على حساب أخطار أخرى، وذلك حسب الجماعة المهددة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم ترتيب أبعاد الأمن الإنساني في اعتقادي لا يعتبر نقصا فيه كما يظن البعض من منتقديه (الأمن الإنساني) وإنما هذا الفراغ سيتيح هامشا أوسع للدول من أجل ترتيب أولوياتها وانشغالاتها الأمنية، ومن ثم تطبيق الخيارات الأمنية المناسبة تماشيا مع حاجات، حقوق وقيم مواطنيها، فمثلا لا يمكننا فرض استراتيجية عالمية للتخفيف من نسب استهلاك الطاقة، والاعتماد على الطاقات البديلة والتكنولوجيات الصديقة بالبيئة (المرتفعة التكلفة) في دول الجنوب التي تتخبط شعوبها في الفقر والجوع، فلو نظرنا في احتياجات هذه الشعوب لوجدناها تنصب أساسا حول الانشغال بتحقيق الأمن الاقتصادي وهموم المعيشة ومشاكل التنمية (البعد الاقتصادي)،في حين أن الدول المتقدمة التي حققت مستويات عالية من التنمية فإن انشغال المواطن فيها قد يكون حماية النظام البيئي من تأثيرات النمو الاقتصادي (البعد لبيئي)، وفي دول أخرى تشهد أزمات سياسية مثلا نجد انشغال المواطن فيها ينحصر في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد (البعد السياسي)، وهكذا يختلف

ترتيب أبعاد الأمن الإنساني في الأجندة الأمنية لكل دولة،وهذا ليس من المرجح أن يؤدي إلى نتائج عكسية مثل النتائج الناجمة عن الأمننة التي تقوم بها الدولة وفق المقاربة التقليدية.

بالاضافة إلى مساهمته –بالاستعانة بالقضايا البيئية- في نقل المقاربة الأمنية من الانشغال بحماية أمن الدولة عن طريق تعظيم قوتها العسكرية، إلى الانشغال بتعزيز أمن الإنسان وكرامته عن طريق الآليات التنموية، فإن منظور الأمن الإنساني –وباستعانته أيضا بالقضايا البيئية- يضيف بعدا ثالثا للدراسات الأمنية، البعد الذي يتحدث عن عنصري العدالة والاستدامة: العدالة بين أفراد الجيل الحاضر (بما في ذلك قضية العدالة بين الشمال والجنوب)، ويسعى إلى تعزيز أمن وتنمية الفئات الأكثر انكشافا في العالم، والاستدامة عبر الأجيال القادمة، أي انه لا يتحدث فقط عن أمن الأفراد في الحاضر بل يتجاوز هذه النظرة إلى الحديث عن أمن الإنسان في حد ذاته عبر مراحل عمره من جهة، وأمن الإنسان في الأجيال القادمة من جهة أخرى، ذلك أن الأمن الإنساني "متغير" كما يصفه أمارتيا سين، فليس كل الناس على نفس المستوى من الأمن البيئي في الوقت الحاضر عبر كل مناطق العالم، وليس كل الناس سيكونون على نفس الدرجة من الأمن في المستقبل، ولا الإنسان في حد ذاته سيكون على نفس الدرجة من الأمن عبر مراحل عمره القادمة. ويوضح التمثيل البياني الآتي (معلم فضائي) إضافة البعد الثالث للدراسات الأمنية (البعد الزماني) من طرف دراسات الأمن البيئي والأمن الإنساني

تمثيل بياني رقم (3): تمثيل بياني يوضح البعد الثالث الذي أضافه الأمن الانساني للدراسات الأمنية

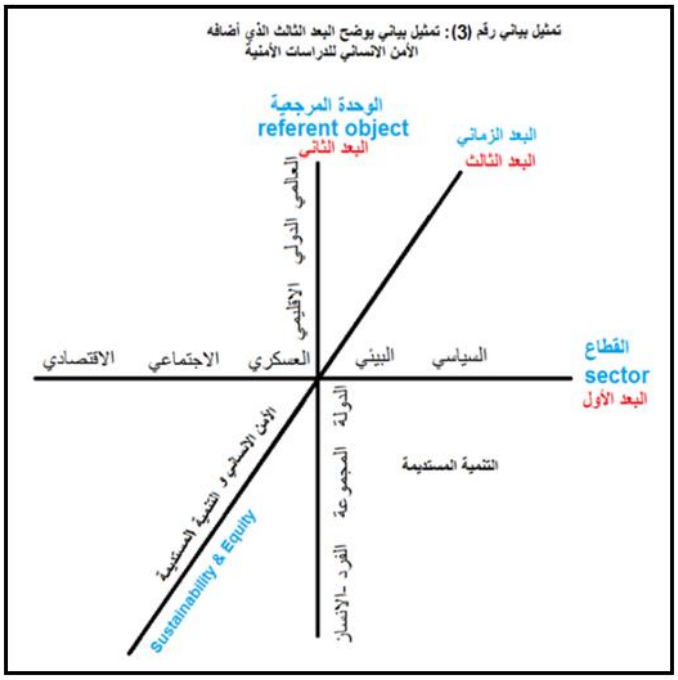


**المصدر: من إعداد الباحثين**

يرى "كين بوث" أن استراتيجيات الأمن الإنساني يمكن أن تكون ناجحة إذا لم تخلق حالة لاأمن في منطقة أخرى، أو لاأمن للأجيال القادمة( بوث 1999)، إضافة إلى أن كلمة متغير تعني أن الأمن الإنساني لا يتعلق بالحياة الستاتيكية الثابتة، بل تتعلق بالحياة المزدهرة، أين يتمكن الأفراد من تحقيق تطلعاتهم المشروعة في حياة

أفضل، مع الإشارة إلى طبيعة الأمن الإنساني باعتباره عملية تسعى إلى تحقيق أهداف الأفراد.( Mathew, Ibid. p. 18).

بالنسبة للعلوم الاجتماعية الغربية فإن الفرد هو العنصر الأكثر أهمية في المجتمع، وبالتالي فمنهج إدارة الضغوط ينبني على منهج أمارتيا سين في القدرات، الحريات، والتي تنظر إلى الأفراد والجماعات ليس كضحايا سلبيين (passive victims) بل كفواعل يعملون على تحقيق أمنهم الإنساني، يقومون بإدارة الضغوط على حاجاتهم، حقوقهم وقيمهم بفعالية، من خلال الاعتماد على الحريات والفرص، وقد ذكر أمارتياسين في سنة 1999 خمس حريات هامة هي: الفرص الاقتصادية، الحريات السياسية، الفرص الاجتماعية، ضمان الشفافية، حماية الأمن.

**خاتمة:**

باختصار، يمكننا القول أن هناك فرق كبير بين الأمننة الناشئة عن الدولة والأمننة الناشئة عن الأفراد، ذلك أن الأمننة من منظور الأمن الإنساني تضع في الأولوية حاجات، حقوق، قيم الفرد والجماعة المهددة بخطر التغير البيئي، وبالتالي انتهاج سياسات متنوعة تدخل فيها سياسات التنمية، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية، وبالتالي لم يتخل مفهوم الأمن الإنساني عن المفهوم التقليدي للأمن، بل استمر في تبرير التواجد القوي للدولة.

يحدث مفهوم الأمن الإنساني تميزا بين أمن الدول وأمن الأفراد على أساس أن الأول بأهميته ورغم هيمنته لا يحقق بالضرورة الثاني، لكن هذا لا يعني انفصالا تاما بين الطرفين؛ ذلك أن الدولة تبقى المسؤول الأول عن تحقيق أمن مواطنيها، إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي، وإنما يكمله ويغطي النقص الذي يشوبه، فهو يعتبر أن تحقيق أمن الدولة ليس غاية وإنما وسيلة لتحقيق غاية (تحقيق أمن الأفراد)، كما أن تحقيق أمن الأفراد سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أمن الدولة. وبالتالي فالمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة يجب أن تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها وليس بالتناقض معها على حد تعبير الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر يورد "بن عنتر" في هذا السياق سؤالا توضيحيا، يقول: ألم يأت التنظير للأمن الإنساني من منظمة دولية حكومية أساسا؟ أي أن منظور الأمن الإنساني الذي يركز على الفرد ويقفز *-على الدولة، جاءت به منظمة دولية حكومية، وهي منظمة الأمم المتحدة، التي جاءت أساسا لحماية الدول

إن المساهمة الأكثر أهمية وتميزا المقدمة من قبل منظور الأمن الإنساني تتمثل في أن تؤمن securitizes ما يراه الأفراد أنفسهم شواغل كبرى (جعله من الأولويات) وبالتالي تتعدد معاني الأمن وتفتح فضاءات أوسع لتطبيق الخيارات الأمنية، بالإضافة إلى مفهوم التنمية الإنسانية التي تعتبر تطوير لفكرة "الرعاية الاجتماعية welfare" المستخدمة في السياسة العامة في وجود الاستقرار وتوفر الفرص والحريات وبالتركيز على الشواغل والاهتمامات الكبرى كالحاجات الأساسية وحفظ السلام وتوجيه الاهتمام نحو الكائن الأكثر انكشافا.

**قائمة المراجع:**

**باللغة العربية:**

1. بن عنتر، عبدالنور. 2005. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري". الجزائر: المكتبة العصرية.
2. زياني، صالح. 2010. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر 5. جامعة بسكرة.

**باللغة الانجليزية:**


1- Barnett, Jon. 2001. The meaning of environmental security: ecological politics and policy in the new security era, USA: Zed Books.

2- Buzan, Barry and Ole Waever. 2003. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press, UK.

3- Elman, Colin. 2008. "Realism". in Paul, Williams. Security Studies: An introduction, Routledge, USA.

4- Juanita, Elias and Peter Sutch. 2007. The basics of international relations, UK: Routledge.

5- Kaplan, Robert. 1994. The coming anarchy, Atlantic monthly, 273.

6- Khagram, Sanjeev. July 2003. From the environmental and human security to sustainable security and development. Journal of Human Development, Vol. 4, No. 2.

7- Matthew, A. Richard et al. 2010. Global Environmental Change and Human Security. USA: MIT.

8- Myers, Norman. 2002. Environmental security: what's new and different?. University of Peace.

9- Peoples, Columba and Vaugham, N Williams. 2010. Critical security studies: an introduction. Uk: Routledge.